

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2015/IG.1/5
19 March 2015
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية
وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا
الدورة التاسعة

عمّان، 7-8 نيسان/أبريل 2015

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

التنمية المستدامة: الفجوة التمويلية في المنطقة العربية

موجز

كلف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)، الذي عقد في حزيران/يونيو 2012، فريق العمل ذات العضوية المفتوحة بصياغة أهداف إنمائية جديدة تلي الأهداف الإنمائية للألفية التي تنتهي مهلة تحقيقها في عام 2015. وبناءً على ذلك، يعمل الفريق على إعداد أهداف التنمية المستدامة، ويزداد الاهتمام في وضع أطر دقيقة تتيح تقييمها وقياسها الكمي. ومن المهم التنبيه إلى الترابط الكبير بين هذه الأهداف لتفادي الوقوع في الازدواجية عند وضع التقديرات والإحصاءات. فالتدابير التي تتخذ لتحقيق أحد الأهداف، قد تفيد في تحقيق هدف آخر.

وتلقي هذه الوثيقة الضوء على الفجوة التمويلية في البلدان العربية. وتشير التقديرات إلى أن معظم البلدان العربية تواجه عجزاً في التمويل، ويبلغ المجموع التراكمي للاحتياجات التمويلية 3.6 تريليون دولار أمريكي للفترة 2015-2030.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	2-1 مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	4-3 أولاً- المنهجيات
6	7-5 ثانياً- تقدير الفجوة التمويلية
8	9-8 ثالثاً- القيود
9	12-10 رابعاً- الاحتياجات التمويلية في المنطقة العربية للفترة 2030-2015
10	19-13 خامساً- الفجوة التمويلية في المنطقة العربية للفترة 2030-2015
12	21-20 سادساً- الخلاصة
13	 المرفق- معدلات النمو المتوقعة حسب البلدان 2030-2015

مقدمة

1- من الصعب جداً قياس الفجوة التمويلية في مجال التنمية المستدامة، وذلك بسبب الروابط المتداخلة بين أهداف التنمية المستدامة، وتعدد الغايات التي تندرج ضمن إطار كل هدف. فالهدف 1 المعني بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، يتضمن عدة غايات، ينبغي تحقيقها بحلول عام 2030، وهي القضاء على الفقر المدقع الذي يقاس بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم؛ وتخفيض نسبة الذين يعيشون في الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية بمقدار النصف؛ وضمان حقوق متساوية للرجال والنساء في الحصول على الموارد الاقتصادية؛ وبناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود⁽¹⁾. ويتبين إذاً أن أهداف التنمية المستدامة متعددة الجوانب، وهي تتضمن مؤشرات يصعب تحديدها كمياً، كما هو حال الهدف 4 (الترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة)⁽²⁾؛ كما أن الكثير من المؤشرات لها تأثير مشترك على عدة أهداف. فعند قياس مستويات الفقر وفق مؤشر نصيب الفرد من الدخل تحت مستوى معين (المدرج ضمن الهدف 1)، سيؤدي أي انخفاض في مستويات الفقر إلى تخفيض الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية (وهي مؤشرات مدرجة ضمن الهدف 2)، وبالتالي التمتع بنمط عيش صحي (وهو مؤشر مدرج ضمن الهدف 3).

2- ومن الأمثلة الأخرى على الترابط بين الأهداف، الهدف 8 المتعلق بالعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، الذي يرتبط بالهدف 4 المتعلق بمستويات الفقر ومستوى التعليم ونوعيته. هذا الترابط يجعل قياس الاحتياجات التمويلية من أجل التنمية المستدامة، من دون الوقوع في فخ الازدواجية في الحساب، عملية غاية في التعقيد، مما يستدعي المزيد من الأبحاث الأكاديمية. ولكن هذا لا يمنع استخدام مؤشرات أقل دقة بغية التركيز على الخطوات العملية، ووضع خطة عمل لتحقيق التنمية المستدامة، تلبي الاحتياجات الملحة التي تواجهها بلدان عربية عدة.

أولاً- المنهجيات

3- كانت الفجوة التمويلية تعرّف بأنها الفارق بين الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معين من النمو، ومصادر التمويل المتاحة فعلياً، في وقت زمني محدد⁽³⁾. وقد استحدثت عدة نماذج⁽⁴⁾ لتقدير الاستثمارات اللازمة، تعتمد جميعها على تحديد معدل اعتباطي للنمو كهدف. ويعرض الجدول 1 تقديرات سابقة للفجوة التمويلية في أفريقيا، والبلدان العربية، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والبلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، وأقل البلدان نمواً. ويبين هذا الجدول اختلافاً كبيراً بين تقديرات الفجوة التمويلية الخاصة بالمنطقة نفسها، وذلك بسبب اختلاف الأهداف والنطاق الجغرافي والمنهجيات المعتمدة لتحديد الفجوة التمويلية.

(1) الجمعية العامة، تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة 2014 (A/68/970).

(2) المرجع نفسه.

(3) ESCWA, Assessing the financing gap in the Arab region (New York, 2013).

(4) تشمل هذه النماذج نموذج Harrod-Domar (الذي وضع في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين وطوره في الستينات Strout وChenery) ونموذج النمو المقيد لميزان المدفوعات المعروف بنموذج Thirlwall-Hussein ووضعه في عام 1982.

4- وقد اعتمد البنك الدولي⁽⁵⁾ المنهجية التالية لتقدير الفجوة التمويلية: أولاً، تقدير احتياجات التمويل الخارجي اللازم للبلدان النامية، وذلك بإضافة المدفوعات المقررة لسداد أصول الديون الخاصة إلى ميزان الحساب الجاري؛ ثم مقارنة هذه التقديرات مع التوقعات المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال الخاصة، التي تشمل مدفوعات الدين الخاص، وصافي تدفقات الأسهم⁽⁶⁾، وصافي التدفقات غير المسجلة لرؤوس الأموال إلى الخارج⁽⁷⁾. والفارق بين احتياجات التمويل الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة المتوقعة هي الفجوة التمويلية⁽⁸⁾. وقد استخدمت هذه المنهجية في هذه الوثيقة، لأن تحديد معدل النمو المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ينطوي على تحديات كثيرة وي طرح جدلاً كبيراً.

الجدول 1- تقديرات سابقة للفجوة التمويلية حسب المناطق

المؤلف/ المؤسسة	المصدر	المنطقة	السنة	الهدف	الفجوة
البنك الدولي	الأفاق الاقتصادية العالمية	أفريقيا	2009	سد العجز المالي	71.8 مليار دولار
صندوق النقد الدولي	انعكاسات الأزمة العالمية على البلدان المنخفضة الدخل	أفريقيا	2009	سد العجز في ميزان المدفوعات	51.4 مليار دولار
السيد م. ن. حسين	نموذج نمو بديل لقياس الفجوة التمويلية	أفريقيا	2000	تحقيق نمو بنسبة 7 في المائة في عام واحد (1999)	152 مليار دولار
البنك الأفريقي للتنمية	أفريقيا في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية: استراتيجيات للحفاظ على أسس النمو البعيد الأمد	أفريقيا	2009	تحقيق نمو بنسبة ما قبل الأزمة المالية	50 مليار دولار
البنك الأفريقي للتنمية	أفريقيا في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية	أفريقيا	2009	تحقيق نمو بنسبة 7 في المائة	117 مليار دولار
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية لجامعة الدول العربية، 2009	المنطقة العربية	2010	سد الفجوة الغذائية العربية	27 مليار دولار
البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية	وسيلة تمويل البنى التحتية في المنطقة العربية	المنطقة العربية	2011	البنى التحتية لنمو مستدام	100-75 مليار دولار سنوياً
البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية	وسيلة تمويل البنى التحتية في المنطقة العربية	المنطقة العربية	2011	تلبية الطلب على الكهرباء	30 مليار دولار سنوياً
الإمارات العربية المتحدة	الاجتماع السنوي للهيئات المالية العربية، 2013	المنطقة العربية	2013	سد الفجوة الغذائية القائمة	41 مليار دولار في عام 2010

(5) World Bank, *Global Development Finance: Charting a Global Recovery* (Washington, 2009)

(6) في الكثير من الحالات يكون صافي تدفقات الأسهم سلبياً، فيشير بذلك إلى تدفقات إلى الخارج.

(7) التدفقات غير المسجلة لرؤوس الأموال إلى الخارج هي الفارق بين العجز في الحساب الجاري وجميع المعاملات المحددة المتعلقة بحساب رأس المال، والاختلاف في الاحتياطي. وجزء من هذه التدفقات يرتبط بمعاملات رأس المال الخاص التي تجري من دون الإبلاغ عنها لدى السلطات، والجزء الآخر يعود إلى التناقضات في التقارير عن ميزان المدفوعات. ولم تحتسب هذه التدفقات في التقديرات واعتبر أنها تساوي صفراً.

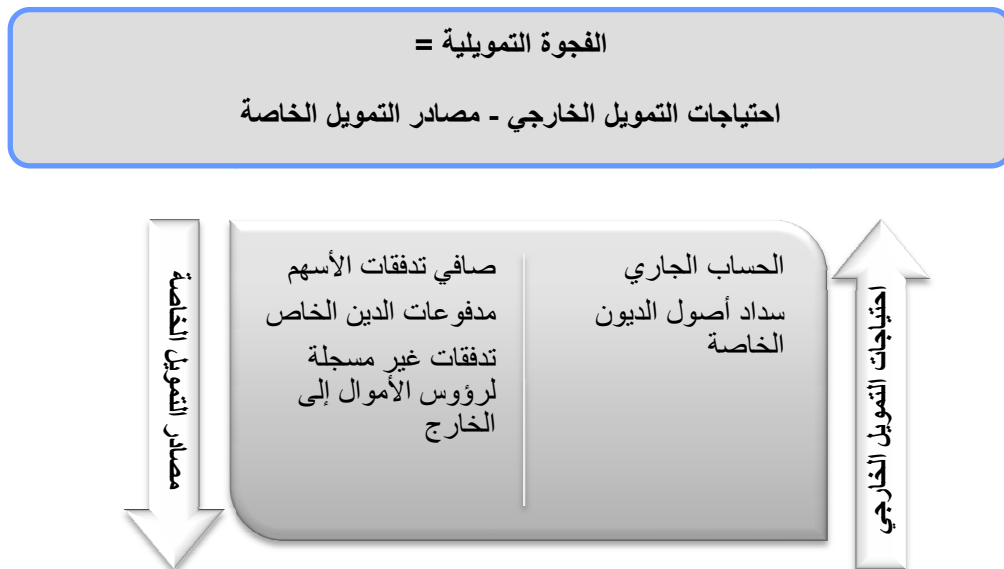
(8) World Bank, 2009

الجدول 1 (تابع)

المؤلف/ المؤسسة	المصدر	المنطقة	السنة	الهدف	الفجوة
الإسكوا	تقييم الفجوة التمويلية في المنطقة العربية	المنطقة العربية	2013	تحقيق معدل نمو بنسبة 7 في المائة	57.9-54.5 مليار دولار
البنك الإسلامي للتنمية	التحدي المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية في أعقاب الأزمة	40 بلداً من البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية	2011	القضاء على الفقر	23.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي
البنك الإسلامي للتنمية	التحدي المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية في أعقاب الأزمة	40 بلداً من البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية	2011	القضاء على الفقر	420-140 مليار دولار سنوياً
البنك الإسلامي للتنمية	التحدي المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية في أعقاب الأزمة	8 بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2011	القضاء على الفقر	9.8-3.3 مليار دولار سنوياً
الأمم المتحدة	النموذج الأولي لتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي	أقل البلدان نمواً	2014	التنمية المستدامة	75-50 مليار دولار سنوياً

المصدر: United Nations Department of Economic and Social Affairs, 'ESCWA, Assessing the financing gap in the Arab region, (New York, 2013).
Social Affairs, Prototype global sustainable development report (New York, 2014).

الشكل 1- حساب الفجوة التمويلية



ثانياً- تقدير الفجوة التمويلية

5- وُضع سيناريوهان لتقدير الفجوة التمويلية. الأول يعتمد على آخر التوقعات الواردة في قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، التي نشرها صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2014؛ ويتضمن توقعات خاصة بميزان الحساب الجاري والنتائج المحلي الإجمالي في معظم البلدان العربية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً (باستثناء الجمهورية العربية السورية وفلسطين). والثاني يستند إلى توقعات وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست في كانون الأول/ديسمبر 2014 وكانون الثاني/يناير 2015، التي تبين بدقة أكبر تأثير الانخفاض الأخير في أسعار النفط⁽⁹⁾. وبالنسبة إلى أقل البلدان نمواً التي لم تشملها توقعات وحدة البحوث الاقتصادية، استُخدمت بيانات آفاق الاقتصاد العالمي. ولن تختلف النتائج في هذه الحالة، لأن انخفاض أسعار النفط لا يؤثر كثيراً على أقل البلدان نمواً لأنها ليست غنية بالموارد النفطية.

6- وفي ظل عدم توفر توقعات خاصة بسداد أصول الديون الخاصة، ومدفوعات الدين الخاص، اعتمد المتوسط المسجل في الفترة 2009-2013⁽¹⁰⁾. وقدر صافي تدفقات الأسهم، الذي يشمل الحافطة المالية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بالاستناد إلى المتوسط المسجل في الفترة 2009-2013. ويبين الجدول 2 التقديرات المتعلقة بالفجوة التمويلية في البلدان العربية لعامي 2015 و2016، بحسب كل من السيناريوهين الأول والثاني.

7- وفي الجدول 2، صُنفت البلدان العربية ضمن 4 فئات هي: البلدان المرتفعة الدخل، البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وأقل البلدان نمواً، وذلك وفقاً لتصنيفات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتبين التقديرات أن من المتوقع أن يسجل ما بين 13 و15 بلداً عربياً فجوة تمويلية تتراوح بين 80 و85 مليار دولار سنوياً في عامي 2015 و2016. ويشير السيناريو الثاني الذي يستند إلى توقعات محدثة عن أسعار النفط، إلى فجوة تمويلية أدنى بشكل عام. فمعظم البلدان العربية التي تشهد فجوة تمويلية، هي البلدان المستوردة الصافية للنفط التي تستفيد كثيراً من انخفاض أسعار النفط.

(9) اعتمد صندوق النقد الدولي في توقعاته في تشرين الأول/أكتوبر 2014، متوسطاً لأسعار النفط قدره 99.4 دولاراً للبرميل في عام 2015، و97.3 دولاراً للبرميل في عام 2016. أما وحدة البحوث الاقتصادية فاعتمدت في توقعاتها متوسطاً قدره 88 دولاراً للبرميل في عام 2015 و85.2 دولاراً للبرميل في عام 2016، في التقارير القطرية التي نشرتها في كانون الأول/ديسمبر 2014. وقد خفضت المتوسط المعتمد إلى 80.3 دولاراً للبرميل في عام 2015، و84 دولاراً للبرميل في عام 2016، في التقارير القطرية التي نشرتها في كانون الثاني/يناير 2015.

(10) في بعض الحالات كانت آخر بيانات متوفرة تعود لعام 2012.

الجدول 2- تقديرات الفجوة التمويلية في البلدان العربية لعامي 2015 و2016
وفق السيناريوهين الأول والثاني
(بمليارات دولارات الولايات المتحدة)

السيناريو الثاني ^(ب)		السيناريو الأول ^(ا)		البلد	الفئة
الفجوة/الفائض في التمويل 2016	الفجوة/الفائض في التمويل 2015	الفجوة/الفائض في التمويل 2016	الفجوة/الفائض في التمويل 2015		
5.26-	4.60-	5.06-	6.34-	الأردن	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا
19.27	28.36	50.17	51.79	الإمارات العربية المتحدة	البلدان المرتفعة الدخل
0.77	1.35	2.57	2.86	البحرين	البلدان المرتفعة الدخل
5.74-	5.70-	4.39-	4.79-	تونس	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا
17.50-	15.88-	12.12-	9.98-	الجزائر	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا
0.12-	0.11-	0.12-	0.11-	جزر القمر	أقل البلدان نمواً
4.20-	4.51-	4.20-	4.51-	الجمهورية العربية السورية	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
0.92-	0.76-	0.92-	0.76-	جيبوتي	أقل البلدان نمواً
6.29-	6.22-	6.29-	6.22-	السودان	أقل البلدان نمواً
بيانات غير متوفرة	بيانات غير متوفرة	بيانات غير متوفرة	بيانات غير متوفرة	الصومال	أقل البلدان نمواً
3.18	0.66	0.40	3.14	العراق	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا
0.65	0.05-	3.05	5.23	عمان	البلدان المرتفعة الدخل
بيانات غير متوفرة	بيانات غير متوفرة	بيانات غير متوفرة	بيانات غير متوفرة	فلسطين	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
17.58	17.07	50.82	58.73	قطر	البلدان المرتفعة الدخل
56.10	59.27	82.51	82.28	الكويت	البلدان المرتفعة الدخل
12.49-	12.67-	10.45-	9.91-	لبنان	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا
3.05-	2.49-	5.08-	12.45-	ليبيا	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا
13.64-	11.45-	21.72-	17.57-	مصر	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
7.30-	6.80-	8.92-	9.09-	المغرب	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
0.26	5.73-	63.70	73.73	المملكة العربية السعودية	البلدان المرتفعة الدخل
2.76-	3.14-	2.76-	3.14-	موريتانيا	أقل البلدان نمواً
0.64-	0.44-	0.64-	0.44-	اليمن	أقل البلدان نمواً

الجدول 2 (تابع)

السيناريو الثاني		السيناريو الأول		
الفجوة التمويلية 2016	الفجوة التمويلية 2015	الفجوة التمويلية 2016	الفجوة التمويلية 2015	
13	15	13	13	عدد البلدان العربية التي تواجه فجوة تمويلية
79.92	80.19	82.69	85.32	القيمة الإجمالية للفجوة التمويلية (بمليارات الدولارات الأمريكية)

(أ) تستند تقديرات هذا السيناريو بشكل خاص إلى توقعات صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2014، لاحتساب ميزان الحساب الجاري والنتاج المحلي الإجمالي، باستثناء التقديرات الخاصة بالجمهورية العربية السورية التي تستند إلى توقعات وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، بسبب عدم توفر التوقعات بشأنها من صندوق النقد الدولي. وقدرت مدفوعات سداد الديون الخاصة ومدفوعات الدين الخاص بالاستناد إلى متوسط المستويات التاريخية. وقدر الاستثمار الصافي وتدفقات الحوافز المالية كنسبة المتوسط التاريخي لها من الناتج المحلي الإجمالي.

(ب) تستند تقديرات هذا السيناريو بشكل خاص إلى توقعات وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست في كانون الأول/ديسمبر 2014 وكانون الثاني/يناير 2015، لاحتساب ميزان الحساب الجاري والنتاج المحلي الإجمالي، باستثناء التقديرات الخاصة بجزر القمر، وجنوب السودان، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا، واليمن، التي تستند إلى توقعات صندوق النقد الدولي بسبب عدم توفر التوقعات بشأنها من وحدة البحوث الاقتصادية. وقدرت مدفوعات سداد الديون الخاصة ومدفوعات الدين الخاص والاستثمار الصافي وتدفقات الحوافز المالية بالطريقة نفسها التي اعتمدت في السيناريو الأول.

ثالثاً- القيود

8- كما هو متوقع، يبين الشكل 2 فائضاً في التمويل في البلدان المرتفعة الدخل. أما أكبر فجوة تمويلية فتسجلها البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، تليها البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ثم أقل البلدان نمواً. وهذه النتيجة تناقض الاعتقاد السائد بأن أقل البلدان نمواً هي التي تواجه عادةً النقص الأكبر. فأقل الاقتصادات نمواً هي اقتصادات صغيرة بشكل عام، لذا فمن المنطقي أن تسجل عجزاً منخفضاً أيضاً في التمويل. أما عند احتساب الفجوة التمويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فيتبين أنها مرتفعة. والمنهجيات المعتمدة في التوقعات، لا تضع بالضرورة أهداف التنمية المستدامة على رأس الأولويات المتعلقة بالإففاق في البلدان. ومن المتوقع أن يستمر اعتماد هذا النهج مع أنه يغفل التنمية المستدامة، مما يعيق التحليل. ومن المهم تحديد النمو الإضافي المتوقع في التمويل - بالإضافة إلى التوقعات الحالية- وذلك بشكل دقيق يراعي خصائص كل بلد ويعتمد على أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية، من أجل التوصل إلى تقديرات أدق. ومن النواقص الأخرى في النتائج الواردة أعلاه، عدم توفر بيانات بشأن الصومال وفلسطين. وهذان العاملان هما اللذان يرفعان التقديرات المتعلقة بالفجوة التمويلية في البلدان العربية.

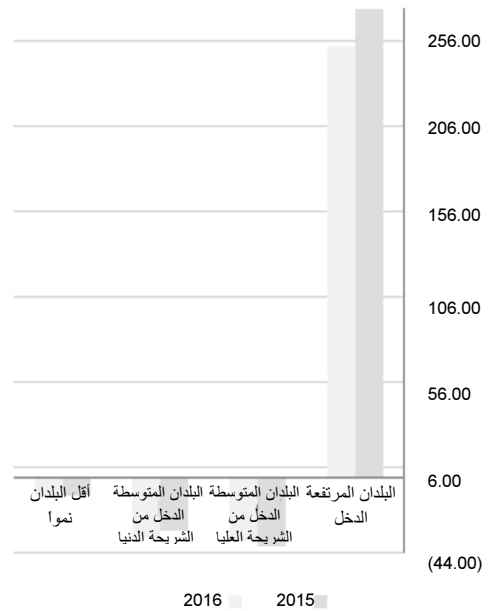
9- وهناك عوامل أخرى يمكن أن تؤدي إلى تقدير الفجوة التمويلية بأقل مما هي عليه فعلياً. فكما سبق وذكر آنفاً، قد يولد الترابط بين مختلف القطاعات أوجه تآزر فيما بينها. وبالتالي، فإن أي تقدم في تحقيق أحد الأهداف، يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على أهداف أخرى، ويؤدي إلى توفير في الموارد المطلوبة لتحقيق كل هدف على حدة. ويمكن للبلدان أن تعمل على توفير بيانات أكثر دقة من خلال دعم الحوار بين القطاعات وتحديد مختلف أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة. وهكذا، توفر التقديرات الواردة أعلاه معلومات دلالية فقط لتكوين فكرة عن حجم التمويل اللازم.

الشكل 2- الفجوة/الفائض في التمويل وفقاً لكل من السيناريوهين الأول والثاني (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)

الفجوة/الفائض في التمويل حسب فئات الدخل لعامي 2015 و2016- السيناريو الثاني



الفجوة/الفائض في التمويل حسب فئات الدخل لعامي 2015 و2016- السيناريو الأول



رابعاً- الاحتياجات التمويلية في المنطقة العربية للفترة 2015-2030

10- يمكن احتساب الاحتياجات التمويلية باعتماد منهجية بديلة، تستند إلى نموذج النمو المقيد لميزان المدفوعات المعروف بنموذج Thirlwall-Hussein. هذا النموذج يركز على احتياجات التمويل الخارجي: فاستدامة النمو في أحد البلدان تستلزم زيادة القدرة على تلبية الطلب المتنامي. ولكن صعوبة تحقيق ذلك تكمن في أن استيراد منتجات إضافية يتطلب حصول البلدان على الموارد الكافية من العملات الأجنبية لدفع تكاليف وارداتها، وذلك من خلال زيادة صادراتها. وهذا الأمر ليس سهلاً، لا سيما في البلدان حيث نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي متدنية كما هو الحال في البلدان غير المنتجة للنفط. لذا، من المهم أن تسعى البلدان إلى خفض مرونة الطلب على الواردات بالنسبة إلى الدخل (استيراد المنتجات ذات القيمة المضافة الأدنى، والسعر الأرخص) و/أو زيادة مرونة الطلب على الصادرات بالنسبة إلى الدخل (تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة). ووفقاً لهيكل الصادرات والواردات في كل بلد من البلدان، تحدد تدفقات رأس المال التي يحتاج إليها نمو اقتصاداتها بمعدلات معينة (وهذا ما يُعرف بمتطلبات التمويل)⁽¹¹⁾.

11- ويعرض الجدول 3 الاحتياجات التمويلية في مجموعة من البلدان العربية للفترة 2015-2030. وتستند هذه التقديرات إلى توقعات خارجية بشأن النمو الاقتصادي (ترد في مرفق هذه الوثيقة) وتقديرات سابقة للفجوة

Mohamad Nureldin Hussain, Exorcism of the ghost: an alternative growth model for measuring the financing (11) (gap, African Development Bank Economic Research Paper, No. 57 (2000).

التمويلية⁽¹²⁾. وتقدر الاحتياجات التمويلية الإجمالية التراكمية بقيمة 3.6 تريليون دولار. ولكن هذه الاحتياجات تتفاوت كثيراً بين البلدان فهي متدنية نسبياً في المغرب، ومرتفعة للغاية في السودان.

الجدول 3- الاحتياجات التمويلية في عدد من البلدان العربية، 2015-2030 (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	البلد
142.084	الأردن
79.401	تونس
335.361	الجمهورية العربية السورية
2 264.264	السودان
320.267	لبنان
519.413	مصر
142.241	المغرب
43.980	اليمن
3 597.011	المجموع

12- ويمكن القول إن نموذج Thirlwall-Hussein مبالغ في تبسيطه. وقد صُممت نماذج أكثر تعقيداً مثل النموذج المعياري الذي وضعه البنك الدولي والذي يبين بشكل أفضل الانعكاسات النقدية لنتائج ميزان المدفوعات⁽¹³⁾. ومع ذلك، يُعدّ النهج البسيط الذي يعتمد على نموذج Thirlwall-Hussein، إحدى نقاط القوة لهذا النموذج، إذ تبيّن في معظم الحالات أن الفجوات التمويلية المقدرة باستخدام هذا النموذج لا تتعارض مع تلك المقدرة باستخدام المنهجيات الأخرى⁽¹⁴⁾. كما شكل هذا النموذج مساهمة قيمة للنظرية ما بعد الكينيزية⁽¹⁵⁾.

خامساً- الفجوة التمويلية في المنطقة العربية للفترة 2015-2030

13- بعد تقدير الاحتياجات التمويلية المستقبلية، تحدد تدفقات رؤوس الأموال المتوقعة في المستقبل بالاستناد إلى القدرة السابقة للبلدان على جذب رأس المال الخارجي الصافي. وتقدر الفجوة التمويلية عبر احتساب الفرق بين الاحتياجات التمويلية المتوقعة وتدفقات التمويل المتوقعة.

14- ويعرض الجدول 4 تقديرات الفجوة التمويلية في عدد من البلدان العربية للفترة 2015-2030⁽¹⁶⁾. ويبيّن أن الفجوة التمويلية الإجمالية التراكمية تقدر بقيمة 2.9 تريليون دولار. وكما هو الحال في الاحتياجات التمويلية، تتفاوت هذه الفجوة كثيراً بين البلدان العربية.

(12) ESCWA, 2013

(13) Thilak Ranaweera, Foreign aid, conditionality, and ghost of the financing gap: a forgotten aspect of the aid debate (2003).

(14) ESCWA, 2013

(15) Audrey Verdier Chouchane. The Hussain-Thirlwall Model: extensions and implications for development economics. In *African Development Review*, vol. 17, pp. 493-512 (2005).

(16) ESCWA, 2013

15- والعملية الحسابية في هذا السياق تدرج أيضاً كلفة إعادة إعمار الجمهورية العربية السورية في العمود الثاني (التي تقدر بحوالي 250 مليار دولار). ولكن عملية تقدير معدلات النمو المتوقعة لا تراعي بالضرورة تحقيق التنمية المستدامة. لذا، تشكل الأرقام الواردة في الجدول 4 الحد الأدنى للفجوة التمويلية في المنطقة العربية. وعلى سبيل المثال، لا تأخذ هذه الحسابات بعين الاعتبار كلفة التدهور البيئي. فهذه الكلفة تبلغ، بالاستناد إلى تقديرات البصمة البيئية في البلدان العربية، نسبة 5 في المائة إضافية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة⁽¹⁷⁾. أما كلفة إعادة إعمار البلدان العربية الأخرى المتضررة بشدة من النزاعات (مثل فلسطين)، فلم تؤخذ في الحسبان بسبب عدم توفر تقديرات واضحة بشأنها.

الجدول 4- الفجوة التمويلية التراكمية في عدد من البلدان العربية، 2015-2030
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

البلد	الفجوة التمويلية	تكلفة إعادة إعمار الجمهورية العربية السورية
الأردن	31.536	31.536
تونس	32.432	32.432
الجمهورية العربية	120.057	370.057
السودان	2 188.250	2 188.250
لبنان	213.541	213.541
مصر	139.033	139.033
المغرب	376	376
اليمن	11.465	11.465
المجموع	2 736.690	2 986.690

16- وفي السياسات العامة، يتوفر الكثير من الأدوات التي يمكن استخدامها لتعبئة الموارد اللازمة لسد الفجوة التمويلية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. فمن خلال الضرائب والنفقات، يمكن للحكومات زيادة الإيرادات الضريبية العامة لتمويل التنمية إما عبر زيادة الضرائب (مثلاً توسيع قاعدة دافعي الضرائب أو رفع معدلات الضريبة)، أو من خلال إعادة ترتيب الأولويات المتعلقة بالإنفاق. وفي مجالي الإيرادات والنفقات، من المهم اعتماد نظام يتسم بالشفافية والكفاءة والإنصاف.

17- وعلى الصعيد المحلي، لا بد من وضع إطار مؤاتٍ للتنمية على مستوى الاقتصاد الكلي، يتيح إمكانية حصول المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم على شكل أسهم أو ائتمانات تقليدية أو ائتمانات لتمويل التجارة. وفي هذا السياق، تضطلع السلطات النقدية بدور هام، وذلك من خلال وضع أنظمة للحيطة المالية تشجع التحويلات المالية وبناء أسواق رؤوس أموال تتسم بالكفاءة والقدرة على توجيه المدخرات نحو الاستثمار.

18- أما على الصعيد الخارجي، فتؤدي الجهات المانحة المتعددة الجنسيات دوراً هاماً في هذا السياق، من خلال توفير المساعدة الإنمائية الرسمية، وكذلك القطاع الخاص من خلال الاستثمارات التي تتخذ عادةً

(17) المنتدى العربي للبيئة والتنمية، البيئة العربية (التقرير الخامس) - خيارات البقاء: البصمة البيئية في البلدان العربية (2012).

شكل استثمار أجنبي مباشر. وفي هذا الإطار، من الضرورة إيلاء الأهمية لبعض الجوانب الأساسية مثل القدرة التنافسية، وحجم السوق، وتوفير بيئة مؤاتية للأعمال تكفل حماية المستثمرين.

19- أخيراً، يمكن أن يساهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التنمية في توفير التمويل اللازم، ليس من خلال تأمين الموارد المالية فحسب، بل أيضاً من خلال بناء القدرات وتبادل المعارف.

سادساً- الخلاصة

20- أي تقديرات للفجوة التمويلية في بلد ما، ليست سوى تقديرات دلالية وغير دقيقة. فمن الصعب التوصل إلى توقعات دقيقة بموازاة المشاريع المستقبلية المتعلقة بالتنمية المستدامة، والقابلة للقياس الكمي. وقد عملت الإسكوا في هذه الوثيقة على وضع تقديرات دقيقة بالاستناد إلى المنهجية التي يعتمدها البنك الدولي، ونموذج Thirlwall-Hussein.

21- وتشير التقديرات إلى أن الفجوة التمويلية السنوية ستتراوح بين 80 و85 مليار دولار في عامي 2015 و2016 في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وأقل البلدان نمواً. ولكن من المتوقع أن تكون الفجوة التمويلية الفعلية أكبر من ذلك، عند أخذ أهداف التنمية المستدامة في الاعتبار. كما أن الخطط الإنمائية الوطنية التي تعتمدها البلدان العربية لا تعطي الأولوية للتنمية المستدامة، لذا لا تزال متأخرة عن الخطط المعتمدة في البلدان الأخرى. ومن المهم أيضاً التنبيه إلى أن الفجوة في تمويل التنمية المستدامة تختلف بين البلدان، باختلاف احتياجاتها التمويلية. وفي مجموعة من البلدان العربية التي شملتها التقديرات، تقدر احتياجات التمويل التراكمية لتحقيق النمو المستدام خلال الفترة 2015-2030 بحوالي 3.6 تريليونات دولار، وهي تختلف كثيراً بين البلدان.

-13-

المرفق

معدلات النمو المتوقعة حسب البلدان، 2030-2015
(بالنسبة المئوية)

2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	البلد
7.5	7.3	7.1	7.0	6.8	5.5	5.7	5.6	5.5	5.6	5.4	5.9	8.6	8.5	5.9	4.9	الأردن
6.1	5.9	5.8	5.6	5.5	4.2	4.3	4.2	4.3	4.2	4.5	5.3	8.5	7.1	5.1	4.6	تونس
7.5	7.3	7.1	7.0	6.8	5.5	5.7	5.6	5.5	5.6	5.4	5.9	8.6	8.5	5.9	4.9	الجمهورية العربية السورية
7.5	7.3	7.1	7.0	6.8	5.5	5.7	5.6	5.5	5.6	5.4	5.9	8.6	8.5	5.9	4.9	السودان
7.5	7.3	7.1	7.0	6.8	5.5	5.7	5.6	5.5	5.6	5.4	5.9	8.6	8.5	5.9	4.9	لبنان
6.2	6.1	6.0	5.8	5.7	4.7	4.9	5.1	4.8	4.9	4.5	5.3	6.5	8.4	5.4	5.8	مصر
5.4	5.4	5.5	5.5	5.5	5.2	5.4	4.8	5.0	5.2	5.4	5.9	8.3	7.6	6.2	4.8	المغرب
7.5	7.3	7.1	7.0	6.8	5.5	5.7	5.6	5.5	5.6	5.4	5.9	8.6	8.5	5.9	4.9	اليمن
